

Distr.: General
8 February 2021
Arabic
Original: English



تنفيذ القرار 2522 (2020)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقَدِّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2522 (2020)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتناول هذا التقرير أهم التطورات المتعلقة بالعراق ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة فيه منذ تقريره السابق المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1099) والإحاطة التي قدّمتها الممثلة الخاصة للعراق ورئيسة البعثة إلى مجلس الأمن في 24 تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانياً - موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف - الحالة السياسية

2 - واصلت حكومة العراق الاضطلاع بجهود من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة وذات مصداقية. وبعد نشر الإطار التشريعي الانتخابي في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يخصص بموجبه مبلغ 329 بليون دينار عراقي (حوالي 225 مليون دولار) للأنشطة المتعلقة بالانتخابات وأحاله إلى مجلس النواب لاعتماده. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس النواب قانون تخصيص وتمويل نفقات انتخابات مجلس النواب لسنة 2020، الذي خُصصت بموجبه ميزانية قدرها 290 بليون دينار (حوالي 198 مليون دولار).

3 - وعمل رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، مع سلطات البلد الانتخابية للتأكيد على أهمية التنسيق الفعال والشفافية في جميع الأعمال التحضيرية للانتخابات. وشدد رئيس الوزراء خلال زيارة قام بها إلى مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 30 تشرين الثاني/نوفمبر على أهمية ضمان توافق الإجراءات الانتخابية مع الإطار القانوني الانتخابي باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً ضرورياً لبناء النزاهة وثقة الجمهور في العملية الانتخابية. وأصدر تعليمات إلى الوكالات الحكومية المختصة بتقديم الدعم الكامل للمفوضية من أجل إنجاز جميع الأعمال التحضيرية التقنية والتشغيلية.



4 - وأولت الحكومة اهتماماً خاصاً لتعزيز استيعاب الجميع في الانتخابات، بما في ذلك من خلال الأعمال التحضيرية التقنية لضمان مشاركة واسعة للناخبين. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، مع مجلس المفوضية للبحث على توسيع نطاق التسجيل البيومترى للناخبين ووضع آليات للتسجيل بعملية إنجاز توزيع بطاقات التسجيل البيومترى للناخبين. وركزت المناقشات أيضاً على كفاءة نزاهة الانتخابات، بما في ذلك تحديد شركة دولية ذات سمعة طيبة لتدقيق نظم إدارة النتائج وتكنولوجيا المعلومات، واستمرار التعاون مع الأمم المتحدة في عملية التدقيق.

5 - وجررت مناقشات بشأن الجدول الزمني للانتخابات اللازم للتحضيرات التقنية. وفي 14 كانون الثاني/يناير، عقدت الرئاسة الثلاث اجتماعاً مع رئيس مجلس القضاء الأعلى والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وعقب الاجتماع، صدر بيان رئاسي أشير فيه إلى ضرورة أن يعتمد مجلس النواب قانون المحكمة الاتحادية العليا وأن يحل نفسه قبل الانتخابات على النحو المنصوص عليه في المادة 64 من الدستور (قبل 60 يوماً). وفي 17 كانون الثاني/يناير، بعثت المفوضية برسالة إلى رئيس الوزراء اقترحت فيها يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر موعداً لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة وتمديد فترة تسجيل الائتلافات السياسية والمرشحين، وهو ما من شأنه أن يتيح لخبراء الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين الاضطلاع بدور في تحقيق أكبر قدر من الرصد والشفافية.

6 - واتخذت حكومة العراق خطوات لمعالجة عجز الميزانية الذي تفاقم بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية والأثر الاقتصادي الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعقب مفاوضات مطولة بين الحكومة والهيئة التشريعية بشأن حجم الاقتراض المسموح به لتمويل عجز الميزانية حتى نهاية عام 2020، اعتمد مجلس النواب قانون تمويل العجز المالي لعام 2020 في 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وأذن القانون للحكومة باستخدام القروض المحلية والخارجية لتمويل العجز البالغ 12 تريليون دينار عراقي (حوالي 10 بلايين دولار) في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020. وأتاح القانون أيضاً للحكومة صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية ومعاشاتهم التقاعدية وشمل تمويل المشاريع الاستثمارية، والمصروفات التشغيلية للوزارات والهيئات المستقلة، والمشاريع المنفذة على مستوى المحافظات. ونص القانون على أن تحدد مخصصات الميزانية الاتحادية لإقليم كردستان العراق على أساس الحصة المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2019 (12,67 في المائة) وجعلها مشروطة بتحويل إيربيل للإيرادات النفطية وغير النفطية إلى الحكومة الاتحادية.

7 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اللجنة المالية بمجلس النواب ورقة إصلاح إلى الحكومة أوصت فيها بتدابير عاجلة لمعالجة الحالة المالية، ولا سيما نقص السيولة. وشملت التوصيات ثلاثة مجالات رئيسية هي: زيادة الإيرادات وتقليل النفقات؛ وإصلاح السياسة المالية والنقدية؛ وإجراء إصلاحات اقتصادية عامة. ودعت اللجنة الحكومة إلى التوسع في خططها لتنفيذ الكتاب الأبيض للإصلاح الاقتصادي والمالي الذي وافق عليه مجلس الوزراء في 13 تشرين الأول/أكتوبر.

8 - واستمر العمل على إعداد ميزانية لعام 2021. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أعلن البنك المركزي العراقي خفضاً في قيمة الدينار بنسبة 20 في المائة تقريباً بناءً على طلب وزير المالية. وأفاد بيان صادر عن البنك المركزي بأن خفض عملة البلد يشكل تدبيراً غير متكرر لمعالجة أزمة السيولة الناجمة عن انخفاض الإيرادات النفطية. وبعد مناقشات مستفيضة في مجلس الوزراء وتعديلات عديدة على الميزانية الأولية التي قدمها وزير المالية، أعلن رئيس الوزراء في 21 كانون الأول/ديسمبر أن مشروع الميزانية

قد وضع في صيغته النهائية. وفي اليوم التالي، أعلن المتحدث باسم مجلس الوزراء أن المشروع قُدم إلى مجلس النواب للموافقة عليه. وفي 29 ديسمبر/كانون الأول، أكد رئيس مجلس النواب في بيان أن المجلس تلقى المشروع وأعلن تمديد المدة التشريعية الحالية لمدة شهر واحد، حتى 3 شباط/فبراير، للسماح باستكمال قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021 وغيره من التشريعات.

9 - واتخذت خطوة لزيادة التنوع في المناصب العليا داخل الحكومة، بما في ذلك تمثيل المرأة، عندما أقر مجلس النواب في 15 كانون الأول/ديسمبر تعيين هيام الحيدري وزيرة دولة لتكون بذلك ثالث امرأة تشغل عضوية مجلس الوزراء.

10 - وفي اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس بياناً أكد فيه ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة. ودعا الحكومة والسلطات المعنية إلى وضع برامج وخطط وآليات فعالة تدعم تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. واحتفل رئيس مجلس النواب بالمناسبة بإصدار بيان على وسائل التواصل الاجتماعي دعا فيه الهيئة التشريعية إلى مكافحة العنف ضد المرأة. وفي غضون ذلك، ترأس نائب رئيس مجلس النواب، بشير الحداد، في 7 كانون الأول/ديسمبر منتدى استشاري نظمته اللجنة البرلمانية لشؤون المرأة والأسرة والطفل بالتعاون مع جمعية الأمل العراقية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للاحتفال بالذكرى حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني.

11 - وواصلت الحكومة التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء في بيان أن وزارة الصحة بدأت الاستعدادات لتخزين اللقاحات. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وزارة الصحة أن العراق سيشتري عدداً كافياً من جرعات أي لقاح توافق عليه منظمة الصحة العالمية، مع إعطاء الأولوية لموظفي الرعاية الصحية وقوات الأمن وكبار السن. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الوزراء أمراً توجيهياً إلى وزارة المالية بتمويل شراء لقاح فايزر - بايونتيك (Pfizer-BioNTech). وأصدرت وزارة الصحة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر أوامر توجيهية عامة أخرى لإبطاء انتقال عدوى كوفيد-19، بما في ذلك دعوات إلى ارتداء الأقنعة والتباعد البدني في الأماكن العامة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المنشأة العامة للطيران المدني في العراق فرض قيود على السفر الدولي استجابةً لظهور سلالة جديدة من كوفيد-19.

12 - وظلت المحافظات الجنوبية والوسطى تشهد احتجاجات صغيرة النطاق يغلب عليها الطابع السلمي. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، نُظمت مظاهرات في بغداد وجنوب العراق أدت إلى اشتباكات عنيفة مع متظاهرين آخرين في الناصرية بمحافظة ذي قار. وردا على ذلك، أصدر رئيس الوزراء في اليوم نفسه أمراً بإقالة قائد شرطة ذي قار وشكل لجنة تحقيق. وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني، تصاعدت التوترات بين قوات الأمن والمتظاهرين في الناصرية. وأطلقت قوات الأمن طلقات تحذيرية لتفريق الحشد وانسحبت في وقت لاحق من المنطقة مع قيام المتظاهرين بإحراق إطارات وإغلاق مفترقات طرق رئيسية. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد رئيس الوزراء دعمه للاحتجاجات السلمية القانونية وأعلن تشكيل فريق أزمة الطوارئ برئاسة مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي. ومُنح فريق الأزمة صلاحيات لحماية المتظاهرين السلميين ومؤسسات الدولة والممتلكات الخاصة والتقى بمسؤولين أمنيين وزعماء قبليين وممثلين عن الشباب في محافظة ذي قار.

- 13 - وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني، أزالَت قوات الأمن في محافظة واسط خيام المتظاهرين من موقع التظاهر الرئيسي في الكوت لإنهاء الاحتجاجات القريبة من المباني الحكومية. واندلعت مواجهات في اليوم التالي مع عودة المتظاهرين وقيامهم بإحراق إطارات وإتلاف الممتلكات العامة ورشق قوات الأمن بالحجارة. وتوفي أحد المتظاهرين بعد إشعال النار في نفسه.
- 14 - وفي الفترة من 2 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، جرت مظاهرات أيضا في محافظة السليمانية. وتجمع المتظاهرون في البداية في مدينة السليمانية، حيث طالبوا بدفع رواتب موظفي القطاع العام، وانتقدوا غياب الشفافية والمساءلة الحكوميتين، وطالبوا بالخدمات الأساسية وفرص العمل. وقام أفراد الأمن بتفريق المتظاهرين بالقوة. وانتشرت الاحتجاجات بعد ذلك داخل المحافظة وتحولت إلى العنف، مع قيام المتظاهرين بإشعال النار في مكاتب الأحزاب السياسية والمباني الحكومية.

باء - العلاقات بين بغداد وإربيل

- 15 - استمرت المفاوضات لحل الخلافات القائمة بين بغداد وإربيل، مع التركيز على مسألتين جدليتين هما: تقاسم الإيرادات وتحويل مخصصات الميزانية الاتحادية إلى إقليم كردستان العراق. وأدى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الأخيرة إلى زيادة تأخير تحويل مخصصات الميزانية إلى إقليم كردستان العراق ومن ثم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في الإقليم، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في محافظة السليمانية في 2 كانون الأول/ديسمبر.
- 16 - وظهرت خلافات بين بغداد وإربيل بشأن قانون تمويل العجز المالي لعام 2020. وقد أقر مجلس النواب هذا القانون في 12 تشرين الثاني/نوفمبر في غياب برلمانيين من إقليم كردستان العراق، كانوا قد غادروا الجلسة قبل التصويت. وفي بيان صدر في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الرئيس صالح أن إقرار القانون كان ضروريا لتأمين رواتب الموظفين إلا أنه ذكر أن إقراره قد تم "بغيب التوافق الوطني". وأصدرت رئاسة إقليم كردستان العراق بياناً في 12 تشرين الثاني/نوفمبر أشارت فيه إلى أن القانون قد أقر دون أن تؤخذ في الاعتبار "مبادئ الشراكة والتوافق". ولكن بعد اجتماع للرئاسات الثلاث لإقليم كردستان العراق في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر رئيس الإقليم، نجيبرفان بارزاني، أن حكومة إقليم كردستان على استعداد للتوصل إلى اتفاقات مع الحكومة الاتحادية بشأن تقاسم الإيرادات وغير ذلك من المسائل المعلقة. ومنذ ذلك الحين، زار وفد من حكومة إقليم كردستان بغداد. وترأس الوفد الأول وزير المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان في 3 كانون الأول/ديسمبر وترأس الثاني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان العراق في الفترة من 9 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر. إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تحويل مخصصات معلقة أو مقبلة من الميزانية الاتحادية إلى إقليم كردستان العراق.

- 17 - ودخل الاتفاق المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر المبرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن سنجان بمحافظة نينوى حيز النفاذ في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وأكدت قيادة العمليات المشتركة بدء تنفيذ الأحكام الأمنية الواردة في الاتفاق في 1 كانون الأول/ديسمبر.

جيم - الحالة الأمنية

- 18 - في 10 كانون الأول/ديسمبر، احتفل العراق بالذكرى الثالثة للهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضاً باسم داعش). وذكر الرئيس

”بتضحيات قواتنا الأمنية الباسلة بأرواحها في انتصارها على داعش“. وأشار رئيس مجلس النواب إلى أن النصر ”سيكتمل بعودة النازحين إلى ديارهم وإعادة إعمار المناطق المدمرة“. وفي اليوم نفسه، زار رئيس الوزراء الفلوجة في محافظة الأنبار والتقى برئيس العمليات بالمحافظة وغيره من المسؤولين الأمنيين. وأشاد رئيس الوزراء بالتضحيات التي أتاحت تحقيق ”النصر“ والدور المستمر لقوات الأمن في مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، واصلت قوات الأمن العراقية تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في المناطق التي لا تزال تتعرض لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية، لا سيما محافظات الأنبار وبغداد وديالى وصلاح الدين وكركوك وبنينوى.

19 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن القائم بأعمال وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية، كريستوفر ميلر، خفضاً آخر في عدد قوات بلاده في العراق من 3 000 إلى 2 500 بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2021. وأكد أن هذا القرار ”لا رجعة فيه“ وأنه يتوافق مع ”الخطط المقررة والأهداف الاستراتيجية الموسوعة“ وأكد أنه تم التشاور مع المسؤولين العراقيين ومسؤولي منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أطلقت سبعة صواريخ باتجاه المنطقة الدولية السابقة، سقط أربعة منها داخل محيطها. وأدت الصواريخ التي سقطت خارج المنطقة الدولية السابقة إلى مصرع طفل وجرح خمسة مدنيين. وكان هذا الهجوم هو الأول منذ إعلان ”وقف إطلاق النار“ من جانب واحد في 10 تشرين الأول/أكتوبر من قبل متحدث باسم جماعة تسمى نفسها ”هيئة تنسيق المقاومة الإسلامية“. وسقطت أيضاً صواريخ في المنطقة الدولية السابقة في 20 كانون الأول/ديسمبر، مما ألحق أضراراً بمبانٍ سكنية ومركبات. وأصدر الرئيس ورئيس الوزراء بيانين أدانا فيها الهجومين بوصفهما إهانة لسيادة العراق، وأكدوا من جديد التزام حكومة العراق بحماية الموظفين الدبلوماسيين وأماكن عملهم، وتعهدوا باعتقال ومحاسبة الجناة. وصدرت أيضاً إدانات للهجوم الذي وقع في 20 كانون الأول/ديسمبر عن المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول المجاورة للعراق في المنطقة، ولا سيما الأردن والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية والبحرين ومصر والمملكة العربية السعودية.

20 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، استهدفت هجمات نُفذت بأجهزة متفجرة يدوية الصنع شاحنات جرى التعاقد عليها لنقل إمدادات للتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في أول حادث من هذا القبيل منذ إعلان ”وقف إطلاق النار“ من جانب واحد في 10 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، وقع بحسب التقارير ما مجموعه 18 حادثاً مماثلاً في محافظات بابل والبصرة وذي قار وصلاح الدين والقادسية والمثنى.

21 - وأفادت وزارة دفاع تركيا بتواصل الأنشطة العسكرية ضد أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، قال وزير الدفاع الوطني خلوصي أكار، في كلمة أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، إنه نفذت في الشهر السابق 28 عملية في شمال العراق ضد عناصر حزب العمال الكردستاني. وفي الكلمة نفسها، ذكر السيد أكار أيضاً أنه ”في حين يستمر الاتصال الوثيق مع أشقائنا العراقيين، يجري اتخاذ خطوات لزيادة التعاون، لا سيما في مكافحة الإرهاب“. ورداً على الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق (S/2020/1065)، وجّه الممثل الدائم لتركيا رسالة مؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/1117) أكد فيها من جديد أن تركيا مضطرة إلى اتخاذ ”التدابير المناسبة للتصدي لما يحدث بأمنها من تهديدات إرهابية آتية من العراق“. وفي رسالة لاحقة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1165)، ذكر الممثل الدائم

لتركيا أنه "يرفض بشدة" أي انتقاد لتركيا لممارستها حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وتصرفها في سياق المسؤولية الموكلة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 كانون الثاني/يناير 2021 موجّهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/57)، أحال الممثل الدائم للعراق، باسم حكومة بلاده، قائمة تضم "الخروقات التي ارتكبتها تركيا للأراضي والأجواء العراقية" في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 7 كانون الثاني/يناير 2021. وأشارت الرسالتان إلى أن تلك الانتهاكات لسيادة العراق من قبل تركيا تُنافي مبادئ حُسن الجوار وتُمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي الرسالتين ذاتيهما، كرر العراق رغبته في التعاون مع تركيا في إيجاد المشتركات والوصول إلى حلول مناسبة تؤدي إلى وقف الانتهاكات المتكررة.

22 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وردا على هجوم شنّه بحسب التقارير حزب العمال الكردستاني على قوات البشمركة الكردستانية في قضاء الأحمدية بمحافظة دهوك، أصدر مكتب رئيس الوزراء بياناً أدان فيه الهجوم. ووُصف الهجوم في البيان بأنه "اعتداء على سيادة البلاد" وأعلنت تدابير لإنهاء مثل هذه الاعتداءات. وخلال اجتماع مجلس الوزراء المعقود في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أدان رئيس وزراء إقليم كردستان العراق أيضاً هذا الاعتداء. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أفاد رئيس وزراء إقليم كردستان العراق بوقوع هجوم آخر شنّه حزب العمال الكردستاني على قوات البشمركة بعد أن قامت الأخيرة بمنع عناصر حزب العمال الكردستاني من عبور الحدود من الجمهورية العربية السورية. وأدان الهجوم الذي شنّه مقاتلو حزب العمال الكردستاني على قاعدة للبشمركة ووصفه بأنه "هجوم أرعن لا مبرر له". وأنكر حزب العمال الكردستاني بحسب التقارير مسؤوليته عن أي من الحادئين.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

23 - واصل العراق جهوده لتعزيز العلاقات مع جيرانه بالمنطقة وشركائه الدوليين. ففي مجال التنمية الاقتصادية، عقد مجلس التنسيق السعودي العراقي، وهو آلية لمواءمة المواقف بين البلدين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، اجتماعه الرابع في بغداد في 8 تشرين الثاني/نوفمبر على المستوى الوزاري. وأُتبع ذلك باجتماع عُقد إلكترونياً في 10 تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيس الوزراء وولي العهد محمد بن سلمان آل سعود لاستعراض أعمال المجلس. وأكد الجانبان عزمهما على تعزيز العلاقات الثنائية، وتنسيق المواقف بشأن المسائل المتصلة بالنفط، بما في ذلك الالتزام الكامل بالقرارات التي تتخذها منظمة البلدان المصدرة للنفط ومع البلدان الرئيسية الأخرى المنتجة للنفط، والتعاون في مواجهة خطر الإرهاب وفي دعم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما اتفقا على تعزيز الروابط التجارية، بما في ذلك عن طريق إعادة فتح معبر عرعر الحدودي بين المملكة العربية السعودية والعراق، الذي كان قد أغلق منذ عام 1990 وأعيد فتحه في 18 تشرين الثاني/نوفمبر.

24 - وتداول الرئيس مع شركاء دوليين للتأكيد على رغبة بلاده في أن يكون قوة استقرار في المنطقة والتزامه بالعمل العالمي لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، تحدث مع رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، لاستعراض التطورات الإقليمية ومناقشة سبل تعزيز السيادة العراقية. وألقى رئيس العراق أيضاً كلمة أمام دورة استثنائية للجمعية العامة استجابة لجائحة كوفيد-19 في 3 كانون الأول/ديسمبر وأمام مؤتمر قمة الطموح المناخي في 12 كانون الأول/ديسمبر.

25 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، تحدث رئيس الوزراء مع وزير خارجية الولايات المتحدة، مايكل بومبيو، لمناقشة العلاقات الثنائية والتعاون بين العراق والتحالف الدولي ضد داعش في الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

26 - وأجرى رئيس الوزراء زيارات بغية تعميق روابط العراق الثنائية مع جيرانه في المنطقة. فسافر إلى أنقرة بدعوة من رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، والتقى به في 17 كانون الأول/ديسمبر. وأفاد مكتب رئيس الوزراء عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأن الجانبين ناقشا العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات واستعرضا عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وخلال مؤتمر صحفي مشترك، أعرب الرئيس أردوغان عن تقديره للعمليات التي تقوم بها السلطات العراقية ضد حزب العمال الكردستاني. وذكر أن تركيا والعراق اتفقا على مواصلة حربيهما ضد أعدائهما المشتركين، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية، وأضاف أن البلدين أكدا من جديد توافقهما على تعزيز التعاون في هذا الصدد. وأكد رئيس وزراء العراق رغبة العراق في الحفاظ على علاقات ودية وجيدة مع جيرانه. وأكد أنه من المستحيل أن يتسامح العراق بإزاء أي تشكيل إرهابي يهدد الأمن الوطني لتركيا انطلاقا من الأراضي العراقية. وخلال الزيارة، تم التوقيع على اتفاقين ثنائيين يتعلقان بالضرائب والتعاون الثقافي. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس الوزراء الأردن، حيث اجتمع مع الملك عبد الله الثاني. وكان من بين بنود جدول الأعمال العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما استجابة المنطقة لجائحة كوفيد-19 وتدبير التعافي الاقتصادي.

27 - وأجرى وزير الخارجية، فؤاد حسين، زيارات بهدف تعزيز روابط العراق الثنائية، بما في ذلك الروابط الاقتصادية، مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، قاد وفدا رفيع المستوى في زيارة إلى موسكو، حيث اجتمع على حدة مع كل من نائب رئيس وزراء الاتحاد الروسي ووزير الخارجية ووزير الطاقة. وفي بيان صدر في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب وزير خارجية العراق عن حرص بلده على مواصلة تطوير الروابط الثنائية، بما في ذلك من خلال تفعيل 14 مذكرة تفاهم في مجالات التعليم والصحة العامة والنفط والنقل، وأكد تقديره للدور الذي يضطلع به الاتحاد الروسي في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وشارك الوزير في حوار المنامة في البحرين في الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر. وقام بزيارة الكويت في 16 كانون الأول/ديسمبر وتركيا في 17 كانون الأول/ديسمبر.

28 - وقام وزير دفاع العراق، جمعة عناد سعدون، ووزير الدفاع الوطني لتركيا، خلوصي أكار، بزيارتين متبادلتين في 28 كانون الأول/ديسمبر و 18 كانون الثاني/يناير على التوالي. وناقش الوزيران التعاون المشترك في مكافحة الإرهاب.

29 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، تحدث رئيس وزراء إقليم كردستان العراق مع وزير خارجية الولايات المتحدة. وأفاد بيان صادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن وقائع الاجتماع بأن الجانبين ناقشا الأمن الإقليمي واستمرار التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

30 - وفي 5 كانون الثاني/يناير، مددت وزارة خارجية الولايات المتحدة إعفاء لمدة 90 يوما لتمكين العراق من مواصلة إجراء معاملات مالية تتعلق باستيراد الطاقة من جمهورية إيران الإسلامية.

ثالثاً - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

31 - واصلت الممثلة الخاصة بالعمل مع الرئاسات الثلاث، وقادة الأحزاب السياسية، وأعضاء البرلمان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والقيادات الدينية والمجتمعية بشأن مسائل تتعلق في جملة أمور بالتحضيرات الانتخابية والاحتجاجات العامة والعلاقات بين بغداد وإربيل.

32 - وعقب إصدار قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، ناقشت الممثلة الخاصة مع الجهات الفاعلة المعنية الحاجة إلى ضمان الإسراع بتخصيص ميزانية انتخابية لتمكين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من تنفيذ مهامها. وأكدت على أهمية الشفافية الكاملة لغرس ثقة الجمهور في العملية الانتخابية وتعزيز مشاركة الناخبين. وشددت على ضرورة أن يتمكن الشعب العراقي، كشرط أساسي لنزاهة الانتخابات، من التصويت بحرية، بعيداً عن التدخلات السياسية والتهديدات الأمنية.

33 - ومع استمرار طابع العنف الذي اتسمت به المظاهرات، عقدت الممثلة الخاصة، في إطار ولايتها المتعلقة بالمساعي الحميدة، اجتماعات مع نشطاء عراقيين ومسؤولين حكوميين. واستمعت إلى شواغل النشطاء وأكدت أن البعثة تواصل رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإعداد تقارير علنية عنها وتقديم توصيات محددة وملموسة إلى الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والسلطات القانونية وقوات الأمن لاتخاذ إجراءات علاجية واستباقية. وحذرت الممثلة الخاصة في تحاورها مع المسؤولين الحكوميين من أن انعدام الشفافية والمساءلة يظلان مصدر استياء عام.

34 - وفيما يتعلق بالأنشطة المحلية لمكافحة الفساد، ذكرت الممثلة الخاصة في مناقشاتها مع المسؤولين الحكوميين أن الجهود المبذولة في هذا المجال موضع ترحيب ولكن يجب أن تتبع الأصول المرعية بطريقة تزيد الشفافية والإنصاف وبما يتفق مع المعايير القانونية المعمول بها.

35 - وفي الفترة من 19 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر، زارت الممثلة الخاصة إربيل والسليمانية. والتقت برئيس إقليم كردستان العراق، نجيرفان بارزاني؛ ورئيس وزراء الإقليم مسرور بارزاني؛ والرئيس المشارك للاتحاد الوطني الكردستاني، لاهور طالباني؛ والمنسق العام لحركة غوران، عمر سيد علي؛ والأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني، صلاح الدين محمد بهاء الدين، وناقشت معهم الوضع السياسي العام في إقليم كردستان العراق فضلاً عن القضايا المتعلقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وأكدت الممثلة الخاصة أن إقامة علاقة إيجابية وبناءة بين حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أمر أساسي لاستقرار البلد بأسره. وفيما يتعلق بالاحتجاجات العامة في السليمانية، أدانت الممثلة الخاصة أعمال العنف التي أسفرت عن مقتل وجرح أشخاص وتدمير الممتلكات. وأعربت عن قلقها إزاء استمرار ورود تقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية التعبير، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وغير ذلك من أشكال التدخل.

36 - وواصلت نائبة الممثلة الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية أنشطتها في إطار التحضير للانتخابات مجلس النواب. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت مع رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وواصلت تحاورها مع المجتمع الدولي في سياق تعزيز المساعدة التقنية الانتخابية للمفوضية.

37 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، مثلت نائبة الممثلة الخاصة بالبعثة في الجلسة الختامية المعقودة إلكترونياً لسلسلة من حلقات عمل عقدت في جميع أنحاء العراق. وقدمت حلقة العمل التي عقدت في بغداد، ونظمها المعهد العراقي ودعمتها البعثة، التدريب للنساء في مجالات القيادة والاتصالات والدعوة. وأبرزت نائبة الممثلة الخاصة الحاجة إلى بذل جهود متواصلة لترجمة القيادة الشعبية النسائية غير الرسمية إلى أدوار سياسية وعامة رسمية.

38 - وقادت نائبة الممثلة الخاصة بالجلسات الختامية لحلقات عمل إلكترونية معنية بالشباب في محافظات ميسان والمثنى وذوقار نظمها البعثة بالتعاون مع لجنة التعايش والسلام المجتمعي التابعة لمكتب رئيس الوزراء وجمعية الأمل، وهي منظمة غير حكومية عراقية. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت كلمة إلكترونية إلى مؤتمر وطني للشباب، تتويجاً لـ 18 حلقة عمل عقدت في جميع المحافظات شارك فيها مئات الشباب والممثلين السياسيين على مدى الأشهر الـ 18 الماضية لمناقشة أهم التحديات التي يواجهها الشباب ومساهماتهم في تشكيل مستقبل البلد.

باء - المساعدة الانتخابية

39 - في رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت حكومة العراق طلباً رسمياً إلى مجلس الأمن لتعزيز دور البعثة للحصول على المزيد من المشورة والدعم والمساعدة التقنية والمراقبة الانتخابية لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في حزيران/يونيه 2021. وفي معرض توضيح طلب المراقبة الانتخابية للسفراء في بغداد، أكد وزير الخارجية على أن الحاجة إلى إعادة بناء ثقة الجمهور وتعزيز المشاركة هما السببان الرئيسيان وراء هذا الطلب. ولا يزال الطلب قيد نظر مجلس الأمن.

40 - ووقَّع الرئيس على قانون انتخابات مجلس النواب العراقي (القانون رقم 9 لسنة 2020) في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبموجب القانون الجديد، يظل مجلس النواب يتكون من 329 مقعداً، يخصص 83 مقعداً (25 في المائة) منها للنساء و 9 مقاعد لمكونات الأقليات في البلد (5 للمسيحيين، و 1 للأيزيديين، و 1 للشبك، و 1 للصابئة المندائيين، و 1 للكرد الفيليين). وتقسّم كل محافظة إلى دوائر انتخابية متعددة، يبلغ مجموعها 83 على الصعيد الوطني. ويرشح عن كل دائرة، حسب كثافتها السكانية، ثلاثة إلى خمسة أعضاء في البرلمان. وعملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تعديل هيكل سجل الناخبين وعمليات تسمية المرشحين بما يعكس الدوائر الانتخابية الجديدة. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والقانونية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في وضع العديد من اللوائح الانتخابية، بما في ذلك تسجيل المرشحين واعتمادهم، والدعاية الانتخابية، واللوائح الإعلامية، والشكاوى والطعون الانتخابية، وعمليات تحديث سجلات الناخبين، واعتماد الأحزاب السياسية والتحالفات الانتخابية ووكلاء المرشحين.

41 - ومع استمرار وجود 11,3 مليون ناخب (من أصل 26,6 مليون ناخب) بدون سجلات بيومترية، حثت البعثة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على النظر في خيارات لتوسيع نطاق تغطية التسجيل البيومتري وتسريع توزيع بطاقات الناخبين قبل الانتخابات، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الدعم المقدم من مؤسسات حكومية أخرى والتماس حلول من مقدمي الخدمات. وقدمت البعثة المساعدة التقنية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ووزارة الداخلية في نظرهما في سبل الجمع بين قاعدة بيانات الناخبين الخاصة بالمفوضية ومشروع بطاقات تحديد الهوية الوطنية الخاص بوزارة الداخلية من أجل زيادة نزاهة وسرعة تسجيل الناخبين. وواصلت البعثة مساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما يتعلق

بالمطلوبات التقنية لإجراء عملية تدقيق مستقلة لنظم إدارة نتائج الانتخابات وتكنولوجيا المعلومات في سياق الانتخابات.

42 - وظلت البرلمانين يثيرون شواغل بشأن تعيين موظفين في المكاتب الانتخابية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الصعيد الوطني وصعيد المحافظات. وكرر مجلس المفوضين التأكيد على أن التعيينات تتم وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها وأن جميع المعيّنين يخضعون لفترة اختبار مدتها ثلاثة أشهر. وقدمت البعثة اقتراحات إلى المجلس بشأن تطبيق عملية تقييم شفافة ومتسقة للموظفين. وبغية بناء القدرات التقنية للمفوضية، عقدت البعثة دورة توجيهية وأخرى تدريبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لرؤساء الإدارات والأقسام بها. ومهدت تلك الأنشطة التعريفية الطريق أمام مبادرات بناء القدرات الأوسع نطاقاً المضطلع بها في إطار مشروع الدعم الانتخابي الذي تقوده الأمم المتحدة.

43 - وأحرز تقدم كبير في تعبئة التمويل لتنفيذ المشروع المعنون "دعم العمليات الانتخابية في العراق". وحتى الآن، تلقى المشروع مساهمات سخية وتعهدات مؤكدة من حكومات ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة ومن الاتحاد الأوروبي. وستتيح تلك الأموال نشر خبراء انتخابيين اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021، يكفون بتقديم المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات مع قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون

44 - لا تزال المساءلة الجنائية عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المتظاهرين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 منعدمة إلى حد كبير، بما في ذلك فيما يتعلق بعمليات اغتيال واختطاف وتعذيب المتظاهرين والنشطاء. ولم تدخل هيئة تقصي الحقائق المكلفة بالنظر في تلك الانتهاكات، التي أنشأتها الحكومة في أيار/مايو، حيز التشغيل بعد ولم يتم إلى الآن الإعلان عن أسماء أعضائها.

45 - وخلال المظاهرات التي جرت في محافظة السليمانية، استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية رداً على عنف المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل 9 أشخاص وجرح 85 في الفترة من 2 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، وفقاً لمعلومات تحققت منها البعثة. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، علقت حكومة إقليم كردستان رخصة تشغيل أحد المنافذ الإعلامية وأغلقت مكاتبه. وظل هذا التعليق سارياً حتى 19 كانون الأول/ديسمبر. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت حكومة إقليم كردستان تحذيرات خطية إلى ما لا يقل عن ثلاثة منافذ إعلامية أخرى، أعلنت فيها عن إجراءات قانونية لم تحدها إذا لم يتم التوقف عن بث صور عنيفة للمظاهرات. ووفقاً للسلطات، فإن بث المظاهرات يحرض على العنف ويقوض التماسك الاجتماعي.

46 - واستمر العنف الذي يستهدف المتظاهرين دون أي اعتقالات أو ملاحقات قضائية جديدة للمشتبه فيهم. وفي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر، قتل مسلحون 5 متظاهرين وجرحوا 90 آخرين وأحرقوا 50 خيمة في ميدان الحبوب في الناصرية، وفقاً لمعلومات تحققت منها البعثة. وفي الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الثاني/يناير، وثقت البعثة ثماني هجمات متفرقة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع استهدفت منازل نشطاء في الناصرية والبصرة، مما تسبب في أضرار مادية. وبالمثل، في بغداد، واصل مسلحون مجهولون استهداف متظاهرين في مواقع مختلفة، مما تسبب في جرح أشخاص. ووفقاً لمعلومات تحققت منها البعثة، أطلق مسلحون مجهولون النار في 25 تشرين الثاني/نوفمبر على مركبة تقل متظاهرين بارزين، مما أدى

إلى إصابة أحدهما بجروح. وفي 4 ديسمبر/كانون الأول، أطلق مسلحون مجهولون النار في بغداد على مركبة بها أربعة متظاهرين جرى أخذهم من ميدان التحرير، مما أدى إلى إصابة اثنين بجروح؛ وفي 11 ديسمبر/كانون الأول، هاجمت مجموعة من الرجال الملتصين بمتظاهرين بالقرب من ميدان التحرير، وطمعوا أحدهم في الظهر عدة مرات؛ وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، أطلق مسلحون مجهولون النار على متظاهر بارز في بغداد فأردوه قتيلاً. ووثقت البعثة أيضاً حالات اختفاء واختطاف وتعذيب للمتظاهرين.

47 - وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني، أعدمت سلطات السجن 21 سجيناً من البالغين الذكور في سجن الناصرية المركزي. وكانت قد صدرت ضدهم أحكام بالإعدام بعد إدانتهم بجرائم تتعلق بالإرهاب. وفي 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر، زارت البعثة السجن للمرة الأولى التي تتاح لها فيها إمكانية الوصول الكامل إلى السجن وفقاً لولايتها للمرة الأولى. ولاحظت البعثة اكتظاظ الزنزانات وأشارت إلى أنه لا تتاح للنزلاء إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتواصل مع أسرهم إلا بشكل محدود. وستواصل البعثة العمل مع وزارة العدل لمعالجة تلك المسائل. وأكدت سلطات السجن أنه في عامي 2019 و 2020، تم تنفيذ 32 حكماً بالإعدام.

48 - وفي 22 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة حلقة عمل إلكترونية مدتها يومان مع مجلس القضاء الأعلى، شارك فيها 16 قاضياً عراقياً من محاكم في بغداد وخبراء دوليين في مجالي حقوق الإنسان والقضاء. وتبادل المشاركون الآراء في سبل تعزيز الدفاع القانوني الفعال، ومعايير الإثبات، والرقابة القضائية على الاحتجاز، وأسباب الأحكام. وكانت حلقة العمل هذه هي الأولى في سلسلة من المناقشات مع مجلس القضاء الأعلى لوضع مبادئ توجيهية لإجراء التحقيقات والمحاكمات القضائية.

49 - وعقب استعراض أجرته اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في دورتها التاسعة عشرة، المعقودة في أيلول/سبتمبر، للجهود العراقية الرامية إلى حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، أصدرت اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن العراق في 27 تشرين الثاني/نوفمبر. وتضمنت الملاحظات توصيات لحكومة العراق وطلباً بتقديم معلومات مستكملة عن التنفيذ بحلول 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

50 - وفي الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة عقد حلقة عمل بشأن تعزيز الحماية من الاختفاء القسري بالتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق واللجنة الدولية لشؤون المفقودين، وهي منظمة حكومية دولية. وناقش المشاركون الاستراتيجيات، بما في ذلك زيادة عمل منظمات المجتمع المدني مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في الاستجابة لاحتياجات الضحايا، وسن تشريعات بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

51 - واحتفالاً بيوم حقوق الإنسان، في 10 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت البعثة ثلاث أغنيات راب هي "عالم جديد (كوفيد-19)"، و "معا"، و "نصيحة أخيرة"، كتب كلماتها وأداها، بالترتيب، مغنيو راب عراقيون هم النينوس الذهبي وراز ومستر ليجندري (Mr. Legendary) بالآشورية والكردية والعربية. وتأتي مسألتنا حقوق الإنسان وصحة الآخرين في بداية الأغنيات ووسطها. وبدعم من منظمة بصمة أمل، وزعت البعثة 10 000 بطاقة بريدية إعلامية في ثلاثة أحياء مكتظة بالسكان في بغداد في الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، مما أذكى الوعي بأثر جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان.

52 - وفي 15 و 17 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة حلقتي عمل بشأن حفظ وحماية لغات الأقليات وحماية حقوق الأقليات والدفاع عن التنوع في إقليم كردستان العراق وسهل نينوى. وعقدت حلقتا العمل في بغداد وإربيل وشارك فيهما عدد من كبار المسؤولين الحكوميين والمؤرخين والخبراء اللغويين وممثلي الأقليات

بغية وضع استراتيجية لحماية وحفظ لغات الأقليات في العراق، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري.

53 - واحتفالاً بجملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، أطلقت البعثة بالتعاون مع ثلاثة فنانيين عراقيين حملة على وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بالعنف العائلي في سياق جائحة كوفيد-19. وتضمنت الحملة صوراً صريحة تصف الوصم الذي تواجهه الإناث من أفراد الأسر في سعيهن للحصول على الرعاية الصحية وتسلط الضوء على مساهمة العاملات في مجال الرعاية الصحية في الاستجابة لكوفيد-19. وكان الهدف من الصور هو النهوض بالحوار العام بشأن عواقب العنف الجنساني وتعزيز المسؤولية التضامنية عن إنهاء العنف ضد المرأة. وقد جرى تداولها على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي.

54 - وظل انعدام الأمن والعنف يؤثران على المدنيين. ففي الفترة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر و 31 كانون الأول/ديسمبر، وثقت البعثة 58 حادثاً أسفرت عن وقوع ما لا يقل عن 104 إصابات بين المدنيين (41 قتيلاً، من بينهم 3 أطفال و 3 نساء، و 63 جريحاً، من بينهم 12 طفلاً و 7 نساء). ونُسب ما مجموعه 71 إصابة بين المدنيين (25 قتيلاً و 46 جريحاً) إلى تنظيم الدولة الإسلامية، و 29 إصابة بين المدنيين (12 قتيلاً و 17 جريحاً) إلى جماعات مسلحة مجهولة. واستمرت العمليات الجوية للقوات التركية التي تستهدف مواقع حزب العمال الكردستاني. وفي الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول، نُسبت ثلاث إصابات بين المدنيين إلى الغارات الجوية العسكرية التركية في قضاء الأحمد في محافظة دهوك. وفي رسالة مؤرخة 13 كانون الثاني/يناير موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، أشار الممثل الدائم لتركيا إلى العملية العسكرية في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر في دهوك وذكر أن تركيا لا تستهدف سوى "عناصر حزب العمال الكردستاني المحددة في شمال العراق" وأنها "تبدي أقصى درجات ضبط النفس والدقة لكي لا تتسبب في أي خسائر في صفوف المدنيين". وفي الرسالة نفسها، أعرب عن "رفضه القاطع للدعايات التي تنسب مقتل ثلاثة مدنيين في دهوك" إلى الغارات الجوية العسكرية التركية.

55 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، اختتمت البعثة، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، وهي منظمة غير حكومية دولية، برنامجاً تدريبياً على الإنترنت مدته أربعة أشهر. وشارك في حلقة العمل الأخيرة في البرنامج 24 عضواً (من بينهم 11 امرأة) في فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال. وتمثل هدف البرنامج في تعزيز القدرة على توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وفي تحديد ومعالجة التحديات في مجال تعزيز حماية الطفل. وأطلقت حلقة العمل شبكة أقران لتكون منصة لتبادل الآراء المستمر بغية تعزيز إطار حماية الطفل في العراق.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

56 - شكل الإغلاق المفاجئ لمخيمات النازحين اعتباراً من منتصف تشرين الأول/أكتوبر من جانب حكومة العراق وما صاحبه من تحديات مجالاً ذا أولوية لأنشطة الأمم المتحدة في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، كان قد تم إغلاق أو إعادة تصنيف ما مجموعه 17 مخيماً وموقفاً غير رسمي، مما أثر على 34 000 شخص. وسُجل وصول ما مجموعه 4 735 أسرة معيشية (158 23 شخصاً) إلى أماكن غير المخيمات في محافظات إربيل والأنبار وبغداد وديالى وصلاح

الدين وكربلاء وكركوك ونيوى. ومن مجموع حالات الوصول المسجلة، بلغ عدد الأسر المعيشية التي لم تكن قد عادت إلى أماكنها الأصلية واعتبر أنها في حالة نزوح ثانوي 1 311 أسرة (28 في المائة)، في حين بلغ عدد الأسر المعيشية التي عادت إلى مناطقها الأصلية، وإن لم يكن بالضرورة إلى ديارها السابقة، 3 424 أسرة (72 في المائة). ووفقا لمسوح تمثيلية بالمتابعة أجراها شركاء إنسانيون تابعون لفريق الأمم المتحدة القطري، بلغت نسبة المتضررين من إغلاق المخيمات الذين عادوا إلى منازل أو شقق يملكونها حوالي 20 في المائة؛ ونسبة الذين أقاموا في مساكن مستأجرة 35 في المائة؛ ونسبة الذين أقاموا في ضيافة أسرهم أو أصدقائهم 18 في المائة؛ أما النسبة المتبقية فأقامت في مأوى لا يعول عليه. وظلت أماكن وجود الأفراد المتبقين البالغ عددهم 11 000 شخص الذين غادروا المخيمات في هذه الفترة غير معروفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

57 - وفي المسوح نفسها، أشار 42 في المائة من المجيبين إلى أنهم لم يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية لأن مساكنهم دمرت أو لحقها الضرر، أو لأن منازلهم أصبحت مشغولة من قبل آخرين، أو لأن الخدمات الأساسية غير متوفرة، ولأنه لا توجد لديهم خيارات أخرى للاستيطان الدائم بصورة آمنة وطوعية وكريمة. وفي المسوح، كانت أهم ثلاثة احتياجات ذكرها النازحون المتضررون من الإغلاق المفاجئ للمخيمات هي: المأوى، وسبل العيش، والغذاء. وشكلت النساء والأطفال 78 في المائة من المتضررين من إغلاق المخيمات.

58 - وحتى 10 كانون الأول/ديسمبر، ظلت هناك ثلاثة مخيمات رسمية مفتوحة في العراق الاتحادي هي: مخيم ناحية العامرية في محافظة الأنبار، ومخيما جادة 5 والسالمية في محافظة نينوى. وتستضيف هذه المخيمات حوالي 26 000 فرد. وأوضحت حكومة العراق للشركاء الإنسانيين أن المخيمات الثلاثة ستظل مفتوحة في الوقت الراهن، إلا أن الشركاء الإنسانيين يجرون استعداداتهم تحسبا لأي احتمالات. والعديد من السكان هم أسر يُعتقد أن لديها انتماءات لتنظيم الدولة الإسلامية. وبقي هناك 25 مخيما إضافيا للنازحين، تستضيف 182 712 شخصا، مفتوحة تحت إدارة حكومة إقليم كردستان.

59 - وواصلت الأمم المتحدة في العراق الدعوة إلى عودة النازحين أو توطينهم بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. واتخذت مجموعة من الإجراءات المشتركة والمنسقة لتسليط الضوء على الشواغل التي تنشأ عن الإغلاق المفاجئ للمخيمات ولالتماس الوضوح بشأن التطورات. وما برحت وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقدم للنازحين الذين يغادرون المخيمات مساعدات منقذة للأرواح عند الضرورة.

60 - وظلت جائحة كوفيد-19 تمثل تحديات في مجال الرعاية الصحية وغيره من المجالات للعراق، وإن كان معدل انتقال العدوى الذي تسجله الحكومة أخذ في الانخفاض بصورة مطردة. ورغم أن عدد الحالات التي أبلغت عنها وزارة الصحة ارتفع إلى 602 938 حالة (بما في ذلك 12 895 حالة وفاة، حتى 10 كانون الثاني/يناير)، فقد ارتفع معدل التعافي إلى أكثر من 92 في المائة في حين بقي معدل الوفيات في حدود 2,1 في المائة. ووفقا لما ذكرته حكومة العراق، زادت السلطات الصحية من اختبارات كشف كوفيد-19 إلى عدد يتراوح بين 30 000 و 40 000 اختبار يوميا. وبلغ العدد اليومي للحالات المبلغة ذروة ما لبث أن انخفض بعدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يشير إلى انخفاض معدل انتقال العدوى (0,86) في جميع أنحاء العراق. ومقارنة بأوائل تشرين الثاني/نوفمبر، انخفض العدد الأسبوعي للإصابات بكوفيد-19 بنسبة 70 في المائة وللوفيات الناجمة عنه بنسبة 60 في المائة. وانخفض معدل النتائج الموجبة للاختبارات

إلى 2,3 في المائة، مما يشير إلى أن الاختبارات تجرى حالياً بأعداد كافية. ومع ذلك، ظل كوفيد-19 يشكل خطراً يهدد نظام الرعاية الصحية الهش في البلد.

61 - وواصلت منظمة الصحة العالمية التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية في تنفيذ حملات لتوعية المجتمعات المحلية بكوفيد-19، شملت ملايين العراقيين، بمن فيهم اللاجئين والنازحون. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة لعمليات الفحص والفرز فيما يتعلق بكوفيد-19 في 28 من مرافق الرعاية الصحية. وتم تدريب 53 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في مجال الوقاية من العدوى ومكافحتها. وقدم أيضاً التدريب في مجال اللوائح الصحية الدولية لموظفي الصحة العامة على الحدود. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لخط الاتصال المباشر الذي أنشأته في بغداد المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق عن طريق توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من الجائحة. وتم الوصول إلى أكثر من 500 شخص حتى الآن.

62 - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الدعم للفئات الضعيفة في مجالات الخدمة الرئيسية، بما في ذلك صغار المزارعين والعمال الأساسيين، من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية الطبية والمطهرات. وأعدت الفاو بالشراكة مع وزارة الزراعة وشركاء آخرين رسائل تثبت عبر الهواتف المحمولة بشأن الأعراض والتدابير الوقائية للعمال على طول سلسلة الإمدادات الغذائية. وإضافةً إلى ذلك، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لإنشاء أربع وحدات عزل في مستشفيات الولادة في شمال العراق لضمان الولادة الآمنة للنساء اللاتي كشفت نتيجة الاختبارات عن إصابتهن بكوفيد-19.

63 - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين دعم حصول الأسر على مواد النظافة الصحية الأساسية من خلال توزيع لوازم النظافة الصحية والمساعدات النقدية للحد من انتشار كوفيد-19 بين اللاجئين والنازحين والعائدين في جميع أنحاء العراق. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر، حصلت 35 026 أسرة لاجئة و 65 309 أسر نازحة (ما مجموعه 100 335 أسرة أو 565 500 شخص) على مبالغ المساعدات النقدية المقدمة لها. وبالإضافة إلى ذلك، وزعت مفوضية شؤون اللاجئين أكثر من 77 780 مجموعة لوازم نظافة صحية شملت مواد النظافة الصحية والمواد الصحية للنساء والفتيات في سن الإنجاب اللاتي يعشن في مخيمات اللاجئين والنازحين.

64 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في جميع أنحاء العراق. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت سلطات الصحة العامة العراقية، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف، حملة جماعية للتحصين ضد شلل الأطفال استهدفت أكثر من 1,9 مليون طفل دون سن الخامسة. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع وزارة الصحة، الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة لتلبية الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة بين النساء. وهذه الاستراتيجية متعددة القطاعات وتشرك جميع الوزارات والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

65 - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامج التثبيت الخاص به، تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية وتوفير سبل العيش. وأنجزت أعمال إعادة التأهيل في تسعة مرافق للرعاية الصحية في ثماني محافظات، مما أدى إلى إنشاء حيز يستوعب 160 غرفة عزل، ولا يزال العمل جارياً في أربعة مرافق للرعاية الصحية في أربع محافظات. وحققت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار التابعة للبرنامج

الإئمائي إنجازا بالغ الأهمية في تشرين الثاني/نوفمبر، بإقرار حكومة العراق والشركاء الدوليين تمديدا مدته ثلاث سنوات حتى عام 2023، وهو العام الانتقالي الذي تسلم فيه إلى الحكومة المسؤولية عن احتياجات تحقيق الاستقرار. ودعمت الآلية حتى الآن أكثر من 10 ملايين عراقي في المحافظات المحررة الخمس (الأنبار وديالى وصلاح الدين وكركوك ونيوى).

66 - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) دعم جهود تحقيق الاستقرار والتعافي في العراق. فقد قام مئول الأمم المتحدة بإعادة تأهيل 86 منزلاً لحقتها أضرار هيكلية، وربط 265 منزلاً ضعيفاً بشبكات مياه محسنة (مما أتاح إمدادات منتظمة من المياه لحوالي 1 600 من النازحين والللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع)، وإيجاد فرص عمل لـ 200 عائد، وإصدار شهادات إشغال لـ 521 أسرة معيشية أيزيدية عائدة إلى سنجار لدعم ضمان الحياة الخاصة بها، وتنظيم مهرجان رياضي لمدة أسبوع شارك فيه الشباب والأطفال احتفالاً بإكمال ملعب لكرة القدم في غرب الموصل. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة جهود تحقيق الاستقرار من خلال تسليم 15 مدرسة أعيد تأهيلها في محافظة صلاح الدين مجهزة بأثاث مدرسي بالإضافة إلى مواد تتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19.

67 - وبدأ برنامج الأغذية العالمي تنفيذ مشاريع لتوفير سبل العيش الريفية في البصرة أعطيت فيها الأولوية لبعض المجتمعات المحلية الأكثر فقراً. وعالجت هذه المشاريع التي تمس الحاجة إليها مسألتها الحصول على المياه والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في الأماكن التي كانت فيها الأسر المعيشية من بين الفئات الأشد تضرراً من التغيرات في درجة الحرارة وكمية الأمطار.

68 - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة الألغام من أكثر من 135 000 متر مربع من الأراضي في مناطق زراعية في محافظتي الأنبار ونيوى كانت قد لوئت بذخائر متفجرة خلال احتلال تنظيم الدولة الإسلامية لها. ولدعم النازحين الذين يواجون إغلاق المخيمات، تم توفير لوازم نظافة صحية تحتوي على رسائل توعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في السالمية بمحافظة نيوى. وإضافةً إلى ذلك، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً بتدريب 12 ضابط شرطة بإدارة الشرطة في وزارة الداخلية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

رابعاً - المسائل الأمنية والتشغيلية

ألف - آخر المستجدات بشأن الترتيبات الأمنية

69 - قامت إدارة شؤون السلامة والأمن برصد التطورات في جميع أنحاء العراق وتنفيذ تدابير لإدارة المخاطر للتمكن من تنفيذ عمليات الأمم المتحدة. واستمر نشر إرشادات وتنبهات أمنية منتظمة، منها برامج إذاعية تتعلق بكوفيد-19، بغية إبقاء أفراد الأمم المتحدة على علم بالتدابير الوقائية المتخذة.

70 - وقدمت إدارة شؤون السلامة والأمن الدعم لما متوسطه 31 بعثة ميدانية يومية في جميع أنحاء البلد، حيث تراوحت مستويات المخاطر المقدرة لها من متوسطة إلى عالية. وظل التنسيق والتعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة يكفلان التدفق السليم للمعلومات والدعم الأمني اللازم لعمليات الأمم المتحدة، ولا سيما التنقلات وتصاريح الوصول إلى المناطق التي لا تزال متأثرة بالقيود المفروضة لاحتواء كوفيد-19.

باء - مرافق البعثة، واللوجستيات، والطيران، والمسائل المالية والقانونية

- 71 - استمرت البعثة في تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمنع تفشي كوفيد-19 والتخفيف من مخاطره في مجتمعات الأمم المتحدة ومكاتبها. فقامت بتعزيز تأهبها الطبي من خلال اختبارات كشف كوفيد-19 التي تجرى في الموقع باستخدام آلات اقتنتها الأمم المتحدة حديثاً، والتعاقد مع فريق متخصص لدعم تشغيل وحدات العزل والرعاية، وتوقيع اتفاقات مع مستشفيات في إربيل ودهوك لإدارة الحالات المتوسطة والبالغة الشدة، والتفاوض على ترتيبات مع البلدان المجاورة بشأن الإجراء الطبي لموظفي الأمم المتحدة. وتمكنت البعثة، استناداً إلى تفتها في تأهبها للأزمات، من استئناف مشاريع التشييد والتجديد في مجتمعات الأمم المتحدة ومكاتبها مع الحفاظ على بروتوكولات صارمة في مجالي الصحة والسلامة.
- 72 - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تنفيذ ولايته.

خامسا - ملاحظات

- 73 - أرحب بإتمام التشريعات الانتخابية اللازمة للتمكين من مواصلة التحضيرات لإجراء انتخابات مبكرة. ولا يزال هناك عمل هام يتعين القيام به، بما في ذلك اعتماد قانون المحكمة الاتحادية العليا والتوصل إلى اتفاق بشأن عضوية المحكمة، وهما أمران ضروريان للتصديق على نتائج الانتخابات. وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة العراقيين مسؤولية ضمان استمرار الأعمال التحضيرية، بما في ذلك اختيار موظفي الانتخابات، واستمرار خلوها من التدخل السياسي في جميع المراحل. والقيام بذلك أمر حيوي لبناء الثقة في الانتخابات ونتائجها. وتقع على عاتق الجميع مسؤولية المساعدة في تهيئة بيئة تفضي إلى انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية. ومع قيام البعثة والبرنامج الإنمائي بتوسيع أنشطتهما في مجال المساعدة الانتخابية التقنية، أشكر الدول الأعضاء على مساهماتها السخية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بقوة بتقديم دعم انتخابي معزز للانتخابات المقبلة وفقاً لقرار مجلس الأمن 2522 (2020).
- 74 - ولا يزال اقتصاد العراق يتضرر من غياب الإصلاحات الأساسية، وانخفاض أسعار النفط العالمية، وجائحة كوفيد-19. وتشكل مقترحات حكومة العراق بشأن الإصلاح الاقتصادي خطوة أولى مشجعة صوب التصدي لذلك التحدي. والإسراع بتنفيذ الإصلاحات المقترحة أمر لا غنى عنه ولا بد أن يتوافر له توافق آراء سياسي واسع النطاق حتى يتسنى له النجاح.
- 75 - وأدعو الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ومجلس النواب إلى التعاون وتجاوز الخلافات فيما بينها من أجل صالح جميع المواطنين العراقيين. وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد حلول مستدامة.
- 76 - وتظل أيضاً التحديات الصحية العالمية التي تفرسها جائحة كوفيد-19 تؤثر على العراق. وأثني على الجهود الجماعية التي يبذلها العاملون في مجال الرعاية الصحية والمسؤولون الحكوميون في البلاد للحد من معدل انتقال العدوى من خلال توفير الدعم المنقذ للأرواح وزيادة الاختبارات وغير ذلك من التدابير. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع حكومة العراق والشركاء الآخرين في التصدي لسجائحة كوفيد-19 في البلاد.

77 - وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى التضامن العالمي وزيادة التعاون الدولي ويجب أن تحوّل إلى فرصة لإحداث تغيير أساسي. وأشعر بالتفاؤل إزاء عمل حكومة العراق على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع شركاء دوليين، بما في ذلك في المجالين الأمني والاقتصادي. وينبغي احترام اتفاقات الشراكة الرامية إلى تعزيز العلاقات بين الشركاء الإقليميين والاستراتيجيين واستخدامها كلبنة لبناء تحالفات قوية لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار الدوليين. وينبغي التعامل مع التهديدات العابرة للحدود والإرهاب العابر للحدود بصورة جماعية مع احترام السيادة الإقليمية للدول المعنية وعلى أساس مبدأ علاقات حسن الجوار.

78 - ولا تزال الهجمات المستمرة على البعثات والقوافل الدبلوماسية في العراق تشكل مصدر قلق بالغ. وأكرر دعوتي إلى حكومة العراق إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة، بالعمل مع جميع الجهات الفاعلة المؤثرة، من أجل ضمان حماية جميع البعثات الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين في العراق، ومعالجة الانتهاكات الأمنية على نحو حازم وسريع، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات أمام القانون. ويتعين على جميع الجهات الأمنية الفاعلة أن تتعاون مع حكومة العراق في جهودها الرامية إلى تعزيز سيطرة الدولة.

79 - ولا تزال التحديات التي يواجهها العراقيون الذين يحاولون ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي تشكل مصدر قلق بالغ آخر. ويتعين على الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حماية واحترام حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. فاحترام الحريات الأساسية جزء لا يتجزأ من تعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة.

80 - ولا يزال استمرار الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق باختطاف المتظاهرين والنشطاء وتعذيبهم واعتقالهم، يشكل مصدر قلق. وأدعو حكومة العراق إلى ضمان المساءلة الجنائية، بالإضافة إلى تحديد مصير وأماكن وجود المتظاهرين والنشطاء الذين ما زالوا مفقودين.

81 - ويجدر الثناء على عمل حكومة العراق مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وتتيح التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للجنة فرصاً للعراق لاتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لمسألة حالات الاختفاء القسري من خلال تدابير مؤسسية وتشريعية فعالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن اعتماد مشروع قانون بشأن الحماية من الاختفاء القسري تتوافق أحكامه مع أحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سيكون خطوة هامة نحو تعزيز المساءلة والبحث عن الأشخاص المختفين.

82 - وأشاطر الحكومة هدفها المتمثل في إنهاء أزمة النزوح في العراق ولكن أؤكد من جديد أن حدوث أزمة جديدة في شكل نزوح ثانوي أمر ينبغي تجنبه بأي ثمن. ويجب أن تكون عودة النازحين طوعية وآمنة وكريمة ومبنية على قرارات مستنيرة، مع توافر الظروف التي تساعد على إعادة إدماجهم وتضمن إيجاد حلول مستدامة. والأمم المتحدة متمسكة بالتزامها بدعم حكومة العراق في تحقيق حل دائم لجميع النازحين والعائدين الضعفاء في العراق، بما في ذلك عن طريق دعم تدابير التماسك الاجتماعي.

83 - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة، جانين هينس بلاشارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم المستمر في تنفيذ ولاية المنظمة في مرحلة استثنائية وفي ظل ظروف صعبة. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لنانبة ممثلي الخاصة، أليس والبول، على خدماتها المتقانية للأمم المتحدة في العراق منذ عام 2017.